دور الحوكمة البيئية في تفعيل التنمية المستدامة

د. مليكة قادري - جامعة- تبسة

ملخص: تشكل التنمية المستدامة البيئة الأمثل للإنسان لضمان التمتع بكامل الحقوق الأساسية مع مراعاة استمرارية الانتفاع للأجيال القادمة خاصة للفئات المهمشة كالأقليات. غير أن الفقر، الفساد، نقص المعونة وانخفاضها، المديونية، الصراعات والحروب، الإنفاق العسكري، الأمراض المعدية وغيرها من المعيقات حال دون انتفاع الإنسان بحقوقه. لذلك يبقى الحكم الراشد بمبادئه الأساسية الضامنة لحقوق الإنسان والتنمية وسيلة ضرورية لمواجهة هذه المعوقات. وهذا في إطار الحوكمة البيئية التي تعتبر البوتقة التي لابد أن تنمو فيها فكرة التنمية المستدامة لتفعيلها وتحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية: التنمية، البيئة، التنمية المستدامة، الحكم الراشد، الفواعل الوطنية، الفواعل الدولية، الحوكمة البيئية.

Abstract:

Sustainable development is the optimal environment for human beings to ensure the enjoyment of all basic rights while taking into account the continuity of use for future generations, especially for marginalized groups such as minorities. However, poverty, corruption, lack of aid and its decline, indebtedness, conflicts and wars, military spending, infectious diseases and other handicaps have prevented human rights. Therefore, adult governance, with its basic principles guaranteeing human rights and development, remains a necessary means to address these obstacles. This is within the framework of environmental governance, which is considered the crucible in which the idea of sustainable development must be developed in order to activate it and achieve its objectives.

Keywords: development, environment, sustainable development, governance, national actions, international actions, environmental governance.

مقدمة:

في العصور الأولى من حياة الإنسان كانت علاقة التأثير والتأثر بين الإنسان والبيئة محدودة، فمشكلة التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية لم تكن مطروحة، ذلك

أن البيئة كانت قادرة على امتصاص الملوثات في إطار التوازن البيئي الطبيعي. غير أن التطور العلمي والتكنولوجي قد وضع البيئة في محك الأزمة والتدهور وعدم القادرية على تجديد مواردها الطبيعية، وذلك من خلال استنزاف جميع العناصر البيئية من ماء وهواء وتربة وتنوع بيولوجي، مما أدى إلى اختلال في التوازن بين مختلف هذه العناصر البيئية.

لقد اعتبر التدهور البيئي قربانا لابد من تقديمه تحت أقدام هذا التقدم، خاصة وأنه لم يكن في بداية الثورة الصناعية والتكنولوجية يحظى بأهمية كبرى تدفع المختصين لإعادة النظر فيه، غير أنه في النصف الثاني من القرن العشرين ونتيجة للكوارث البيئية التي عرفها العديد من المناطق في العالم، أدرك الجميع أن ثمن هذا التقدم كان غاليا.

لأجل هذا انشغل الباحثين والعلماء في مختلف المجالات بدراسة موضوع البيئة على المستوى العالمي، فكانت البداية مع مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية المنعقد بستوكهولم عام 1972م، والذي ناقش علاقة التدهور البيئي بالفقر وغياب التنمية، كما انتقد تجاهل حكومات بعض الدول لموضوع البيئة عند التخطيط للتنمية، معلنا العلاقة التلازمية بين المصطلحين.

لقد أظهر الحيز الكبير الذي أخذه مسار العولمة أن التنمية الاقتصادية السريعة لم تستطيع رفع الإنسانية من الفقر وتحسين المستوى الاجتماعي للسكان. وبأنه لابد من ربط الإنسان بالبيئة والتنمية حتى تصل هذه الأخيرة إلى أهدافها، وهو المسعى الذي انعقد لأجله مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريو دي جانيرو عام 1992م، والذي خرج بمجموعة من الوثائق القانونية صبت معظمها في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية بمختلف أشكالها وصورها من جهة، ومقتضيات حماية الموارد البيئية والثروات الطبيعية من جهة أخرى. وهو جوهر فكرة التنمية المستدامة، التي لقيت حضورا كبيرا ضمن الوثائق المذكورة آنفا.

إن فكرة التنمية المستدامة التي ربطت البيئة بالتنمية بحلقة الإنسان قد عرفت خلال السنوات الأخيرة اهتمام عالمي كبير، مما دعى إلى عقد قمم ومنتديات عالمية لدراسة هذه الظاهرة ليصبح مصطلح التنمية المستدامة متداول في مختلف الأوساط الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية وأيضا القانونية والسياسية.

لقد ترك التطور التكنولوجي أثارا إيجابية وأخرى سلبية على حياة الإنسان والمجتمع كان للبيئة النصيب الأكبر من سلبيته، مما نجم عنه مشاكل عدة خلق التصدي لها ما يعرف بالحوكمة البيئية بغية حماية البيئة والحفاظ على توازنها واستمراريتها من جهة، وبحثا عن تأمين حقوق الأجيال القادمة من جهة أخرى، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

إن توسع مفهوم التنمية ليشمل البيئة والاقتصاد دائرا في مجالين: الأول يركز على ثنائية الفرد/المجتمع، والثاني على ثنائية الجيل الحاضر/الأجيال المستقبلية من خلال فكرة التنمية المستدامة. والسعي لتحقيقها من خلال الحوكمة البيئية هو الذي يعطي لهذه الدراسة أهمية من خلال دراستها لموضوع يحتل مكانا بارزا على المستوى الدولي، ومن أهم اهتمامات مختلف الحكومات، فقد أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة، كما أنها أداة هامة لمواجهة مختلف التحديات المتنامية لأفراد المجتمع لاسيما الفقر، والذي لا يتحقق إلا من خلال الحوكمة البيئية. ناهيك عن حداثة الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة والذي فرض نفسه على الأجندة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية نظرا لإدخاله البعد الإنساني في المجال التنموي.

إشكالية الدراسة: يعتبر موضوع الحوكمة البيئية إطار مهم لتبيان أهمية البيئة، خطورة تلويثها، واستنزاف مواردها، والذي يعتبر عائقا لتحقيق التنمية المستدامة. ومن ثم وجب دراسة الأطر والإجراءات القانونية، والمبادرات اللازمة لتفعيل الحوكمة البيئية على أرض الواقع والذي يمكن معالجته من خلال دراسة الإشكالية التالية: كيف يمكن تفعيل آليات الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة؟

معتمدين في الإجابة على المحاور التالية:

1 - ماهية الحوكمة البيئية.

2 - ماهية التنمية المستدامة.

3 - أثر الحوكمة البيئية على التنمية المستدامة.

I. ماهية الحوكمة البيئية:

تعد الحوكمة البيئية واحدة من المفاهيم الحديثة التي تسعى لترشيد العلاقة بين الإنسان وبيئته ولإدراك معناها لابد من الوقوف على مصطلحي الحوكمة والبيئة كل على حدى حتى يتضح لنا هذا المفهوم المركب.

1 - مفهوم الحوكمة:

أصبح مصطلح الحوكمة من الموضوعات الهامة في كافة الإدارات والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية العامة والخاصة بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي عرفها العالم خاصة في عقد التسعينات من القرن العشرين

يعتبر مصطلح الحوكمة الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate Governance، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي تم الاتفاق عليها فهي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة.

وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح بتعدد وجهات نظر مقدميها، فعن موقعه في اللغة العربية نجده مستحدث في قاموس هذه الأخيرة وهو ما يعرف بالنحت في اللغة، وعموما فالحوكمة لغويا مستمدة من الحكومة وهو ما يعني عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغية تحقيق الرشد وهي نظام مراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيما للشفافية والموضوعية والمسؤولية. (سلامة، 2012، ص 6) ومنه الحوكمة كمفهوم يتضمن العديد من الجوانب. فهي تعني الحكمة والتي تقتضي التوجيه والإرشاد، كما تعني الحكم وما يقتضيه من سيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك، وأيضا الاحتكام وما يقتضيه من رجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة، كما تشير إلى التحاكم طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين. (طالب، 2011، ص24).

أما اصطلاحا فقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها". (سلامة، 2012، ص6) أما منظمة التعاون الاقتصادي والتمنية OECD فقد عرفتها بأنها: "مجموعة من

العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين". (سلامة، 2012، ص6)

تعرف أيضا بأنها: "تغيير واسع يتضمن القواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاذ المؤسسات لقراراتها الشفافية التي تحدد ذلك، ومدى المساءلة التي يخضع لها المسيرون والموظفون، مما يضمن حقوق الأطراف خاصة من خلال النزاعات". (ثابت، 2005، ص4)

بناءا على ما سبق ورغم أن مصطلح الحوكمة من المصطلحات التي يصعب وضع تعريف محدد لها نظرا للتضارب في تحديده، إلا أنه يمكن القول أن الحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز والأداء، عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة كما تشمل مقومات تقوية المؤسسات على المدى الطويل وتحديد المسؤول والمسؤولية.

2 - **مفهوم البيئة:**

تعد البيئة بشقيها الطبيعي والمشيد كل متكامل يؤثر ويتأثر داخل إطار واحد هو الكرة الأرضية ويعتبر الإنسان واحد من المؤثرات والمتأثرات بهذا الكل.

عرف مصطلح البيئة منذ أقدم العصور حيث اهتم به اليونان، ويعد **ارنست هيجل** العالم الألماني أول من استخدم مصطلح **Ecology** سنة **1865م** بعد دمج كلمتين يونانيتين Oikes وتعني المسكن، وLogos ومعناها علم وقد ترجمت إلى اللغة العربية بعبارة "علم البيئة"، (رستم، 2005، ص9) وقد عرفها ارنست هيجل بأنها: "العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه، ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها، وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب كما يتضمن دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ (الحرارة، الرطوبة، الإشعاعات، غازات المياه والهواء) والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء". (نجم، 2005، ص290).

أما معجم العلوم الاجتماعية فقد أشار إلى أن البيئة هي: "كل ما يثير سلوك الإنسان ويؤثر فيه بمعنى أنها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويتأثر بظروفه وينعكس ذلك على أحواله الصحية والنفسية والاجتماعية. ففي المؤتمرات الدولية التي عنت بشؤون

البيئة ورد في البعض منها كلمة البيئة بأنها عبارة عن مجموع العوامل الطبيعية والعوامل التي أوجدتها أنشطة الإنسان والتي تؤثر في ترابط وثيق على التوازن البيئي، وتحدد الظروف التي يعيش فيها الإنسان يتطور المجتمع" (رشوان، 2009، ص9).

أما الأمم المتحدة فقد عرفت البيئة بأنها: "ذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يحي فيه الإنسان والكائنات الأخرى، وهي كل متكامل وإن كانت معقدة تشتمل على عناصر متداخلة ومترابطة". (الغراوي، 2007، ص94).

يبقى أن نقول أن البيئة مصطلح يرتبط مدلوله بنمط العلاقة بينه وبين مستخدمه، فنقول البيئة الصحية، البيئة الصناعية، البيئة الزراعية، البيئة الثقافية... إلخ. فهو مصطلح يشير إلى الطبيعة بكل مكوناتها من الإنسان، الكائنات الحيوانية والنباتية، أي كل ما يحيط بنا في الطبيعة مما نراه من حولنا وما يقع في المجال الحيوي للأرض، من هواء وماء وتراب وكائنات حية، ضف عليها كل ما أنشأه وأقامه الإنسان.

3 - مفهوم الحوكمة البيئية:

خلصنا مما سبق إلى أن البيئة هي كل ما هو طبيعي ومشيد من الإنسان، هذه العلاقة والاحتكاك بين الإنسان والطبيعة سواء من خلال استغلاله لها أو انجازاته خلق نوع من المشاكل والصراعات بين البيئة والإنسان، استدعت ضرورة تقنين هذه العلاقة بما يسمح استغلال الإنسان للبيئة دون انتهاكها، وهو ما عرف بالحوكمة البيئية التي تعود إلى آليات صنع القرارات التي تعنى بإدارة البيئة والموارد البيئية والتي يمكن تعريفها بأنها: "مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة، فهي تعمل في كل المستويات بدءا من المستوى الفردي وصولا إلى المستوى العالمي، كما تدعو إلى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية في حين يؤكد استخدام البعد العالمي بمسؤولية عدد كبير من المؤسسات والفواعل داخل وخارج الحكومة وعبر الحدود الوطنية والمؤسسات عن جزء كبير من إدارة وتسيير الكوكب". (ناصري، 2011-2012، ص ص13-14)

كما تعرف بأنها: "الترتيبات الرسمية وغير الرسمية وأكثر التي تحدد كيفية استخدام الموارد البيئية فهي مجموعة الإجراءات والآليات التنظيمية لترشيد تعامل الإنسان مع بيئته في كافة الاستعمالات ومختلف الأنشطة". (ناصري، 2011-2012، ص15).

عموما يمكن القول أن الحوكمة البيئية هي مجموعة التشريعات الوطنية، والاتفاقيات الدولية، والعمليات التنظيمية، والآليات والميكانزمات التي يؤثر بها صناع القرار في الأفعال والنتائج البيئية. بحيث تسمح لكل المعنيين بإدارة الموارد البيئية بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة في استغلالها.

II. ماهية التنمية المستدامة:

استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم في جميع المجالات، حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالمين النامي والصناعي على حد سواء، تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات.

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوما مبتكرا في الفكر التنموي، إذ لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا بالنسبة لهذا المصطلح. لذلك قبل التطرق لهذا المصطلح المركب ينبغي تحديد تعريف مصطلح التنمية والاستدامة كل على حدا.

أ - تعريف التنمية: يعد مصطلح التنمية من المصطلحات التي عرفت اهتماما واسعا منذ زمن آدم سميث إلى يومنا. والتنمية لغويا هي: "المرور من وضع بسيط ومؤقت إلى وضع أشد تعقيدا وأكثر استقرارا". (leduff، 2004، p270).

كما تعرف بأنها: "عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم، وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها". (قاسم، 2007، ص19).

إذن التنمية هي زيادة الإنتاج وتطوير مهارات الإنسان للمساهمة في زيادة هذا الإنتاج ومن ثم الدفع بالتطور الاجتماعي والثقافي للرقي.

ب - تعريف الاستدامة: يعتبر مصطلح الاستدامة من المصطلحات التي عرفت رواجا كبيرا في ثمانينات القرن العشرين، وتعرف بأنها: "كيفية تحقيق النمو الذي

يأخذ بعين الاعتبار ويراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده، الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق. سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال". (Brodhag، 2004، p03).

كما تعرف بأنها: "استمرارية الموارد الطبيعية لأجيال الحاضر والمستقبل والمحافظة على خصائصها". (المتحدة، 1987، ص15) وهذا لا يعني ترك إرث من الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة فقط وإنما ترك المجال لهم مفتوحا حول كيفية التصرف فيها من أجل تلبية احتياجاتهم. (بوقرة، 2005، 349).

ومنه فالاستدامة هي الحفاظ على نوعية الحياة، من خلال التأقلم مع البيئة عن طريق استغلال الموارد الطبيعية لأطول مدى زمني ممكن يضمن بقائها للأجيال القادمة.

ج- تعريف التنمية المستدامة: بعد أن نشرت لجنة معالجة تزايد المخاوف من انهيار البيئة البشرية والموارد الطبيعية والآثار الناجمة عنها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" (تقرير برونتلاند) سنة 1987م، شمل أول تعريف لمصطلح التنمية المستدامة والذي ذهب إلى أن: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". (بوقرة، 2005، ص349). والذي يحمل الأجيال الحاضرة مسؤولية عدم تجاهل حقوق الأجيال المقبلة في البيئة والموارد الطبيعية عند استخدامها، أي التساوي بين الأجيال من حيث تحقيق الحاجيات الرئيسية.

لقد فتح هذا التعريف الباب للكثير من الباحثين لمحاولة تقديم تعريفات وتفسيرات تساهم في التنمية المستدامة في مجالات مختلفة، مما خلق تزاحم شديد في التعريفات أدى إلى مشكلة تعددها وتنوعها لا غيابها، ومن التعريفات نذكر تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة لسنة 1991م والذي يعتبرها: "تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية". (قاسم، 2007، ص21) وقد جاء في المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد بريوديجانيرو البرازيلية سنة 1992م بتعريف التنمية المستدامة بأنها ضرورة انجاز الحق في التنمية، وبأنه لكي تتحقق ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزء لا يتجزأ من عملية

التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها. (الدين، 2012، ص3) كما عرفت بأنها: "نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتنظيم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية، اللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها". (رزيق، 2002، ص03).

وعليه فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، فهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل، مضيفة بعدين جديدين للتنمية الأول نوعي يشمل النوعية البيئية وعلاقتها بنوعية الحياة، والثاني زمني يشمل التنمية على المدى البعيد (الأجيال القادمة) استنادا للأساس المستدام.

ت - التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة:

رغم حداثة مصطلح التنمية المستدامة إلا أنه في معناه قديم متجدد، ذلك أن الدين الإسلامي منذ أربعة عشرة قرنا قد اشتمل على العديد من الأحكام التي تعكس بشكل مباشر وغير مباشر دلالات الاستدامة بأبعادها المختلفة، وذلك من خلال اعتبار المحافظة على الموارد والحيلولة دون استنزافها وإفسادها واجب ديني. أما في القرن العشرين فقد تطورت بنية التنمية المستدامة في الفترة (1972-1992) من خلال سلسلة من المؤتمرات ضمن إطار الأمم المتحدة، لمحاولة التوفيق بين وجهات النظر المختلفة للدول المصنعة والدول النامية حول الأهمية التي يجب أن تعطى للاهتمام البيئي وذلك ضمن سياستها الاقتصادية.

هناك من يرجع نقطة بداية الاهتمام بالتنمية المستدامة إلى تقرير نادي روما لعام 1972م بعد نشره لتقريره الشهير المعنون بـ"حدود التنمية"، والذي اعتبره المختصون نقطة الانطلاق في التفكير في المسائل البيئية. (Observatiore de la responsabilité، 2004، p 7) وفي الفترة من 05-16 جويلية 1972م انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية بمدينة استوكهولم، والتي ناقشت لأول مرة القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان عن أن الفقر وغياب التنمية هما

أشد أعداء البيئة. (البديع، 2000، ص 294) وهناك من يذهب إلى أنه ظهر لأول مرة عام 1987م في تقرير برونتلاند الذي نشرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. بعد هذا التقرير قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989م التحضير لمؤتمر ريوديجانيرو الذي كان الهدف الأساسي منه تحديد استراتيجيات وتدابير للحد من آثار تدهور البيئة والقضاء عليها، ودعم التنمية المستدامة والسلامة البيئية. (الهيتي، 2006، ص ص 103-104).

كما انعقدت في شهر ديسمبر من سنة 2009م قمة كوبنهاغن والتي كانت تهدف إلى حشد الدعم السياسي للتوصل إلى اتفاق دولي طموح حول التصدي لظاهرة التغير المناخي، بضرورة خفض الغازات الدفينة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، إلى جانب قضايا فرعية أخرى على صلة بمسألة التغير المناخي في العالم ومعالجة أسبابها بطريقة تتسم بالنزاهة والتوازن الفعالية، ويكون هذا الاتفاق بديلا لبروتوكول كيوتو الذي انتهت مرحلته الأولى عام 2012م ويتعلق بوضع الغازات المسببة للاحتباس الحراري والذي كانت قد تمت مناقشته عام 1997م ودخل حيز التنفيذ في شهر فيفري 2005م، إلا أن النتائج التي جاءت بها القمة مخيبة للآمال مما أثار انتقادات الرأي العام العالمي وكذا المنظمات العالمية المدافعة عن البيئة.

ث - أبعاد التنمية المستدامة

تتعدد جوانب وأبعاد عملية التنمية المستدامة فهي تقوم على مجموعة من أنظمة مجتمعية كوحدة عضوية مترابطة فيما بينها يتأثر كل جزء منها بالتغيير الذي يطرأ على باقي الأجزاء الأخرى ويمكن حصر هذه الأبعاد في (ناصر، 2010، ص ص 135-136):

1- البعد الاقتصادي: تعنى الاستدامة بتحقيق الاستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوى معين من التوازن يشكل العناصر التالية:

- ❖النمو الاقتصادي المستديم.
- ❖كف رأس المال والعدالة الاقتصادية.

❖توفير وإشباع الحاجات الأساسية.

2- البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشفافية واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي.

3- البعد البيئي: من خلال مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئة حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وانجراف التربة، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة والقدرة على التكيف، ولتحقيق التوازن البيئي ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن طبيعة سليمة وضمان إنتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، فالتوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية يهدف إلى رفع المستوى المعيشي مع جميع الجوانب وتنظيم الموارد البيئية، بحيث تشكل عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة.

III. أثر الحوكمة البيئية على التنمية المستدامة:

لقد أصبحت التنمية المستدامة مطلب وطني وعالمي في آن واحد لذلك يرتبط تحقيقها بالعديد من المتطلبات أهمها الحوكمة البيئية، نظرا للعلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية تتوسطها الحوكمة باعتبارها الإدارة الحكيمة لترشيد هذه العلاقة، وهو الأمر الذي دفع المسئولين عالميا لمحاولة إدماج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي العالمي، خاصة وأن المخاطر البيئية المتزايدة التي تواجهها الدول جعلت من موضوع البيئة ملازم للتنمية، هذه الأخيرة التي بدل من أن تكون إحدى وسائل الارتقاء لدى الإنسان أصبحت إحدى مسببات استنفاذ موارد البيئة وإيقاع الضرر بها، وهو ما أشار إليه **جون.ه.نوك** (الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة ببيئة

آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة): "إن الشواغل البيئية انتقلت من الهامش إلى قلب الجهود البشرية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ مطلع تسعينيات القرن الماضي شددت الأسرة الدولية مرارا وتكرارا على أن التنمية يجب أن تكون مستدامة ويجب أن تحمي البيئة التي يتوقف عليها بقاء أجيال المستقبل". (المتحدة، 2013، ص9)

يعتبر الانفجار السكاني من المسببات الرئيسية لمشاكل اضمحلال البيئة، فزيادة النمو الديمغرافي يقابلها ضرورة توفير حاجات غير محدودة للإنسان مما يضغط على الموارد الطبيعية ويؤدي إلى استنزافها. كما يشكل نمط الإنتاج الصناعي المعتمد من طرف البلدان الصناعية الرأسمالية منذ قرنين من الزمان أحد العوامل الأساسية المهددة للبيئة، خاصة مع الإقحام المتزايد للتكنولوجيا في الصناعة والزراعة. بالإضافة لمسببات أخرى ألحقت الضرر بالبيئة مما دفع المختصين لدراسة هذه المسببات ومحاولة التقليل من أضرارها.

لما كان تحقيق التنمية المستدامة يتطلب وضع إستراتيجية في إطار الحوكمة البيئية مادام البعد البيئي ركن أساسي في تحديد العلاقة بين الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة على اعتبار أن تحقيق الأخيرة مرهون بمدى المحافظة على البيئة، وهو ما تسعى إليه الحوكمة البيئية والتي لا يمكن تفعيلها لتحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال مقاربة تكاملية بين الفواعل الوطنية والإقليمية والدولية لوضع إستراتيجية فعالة.

وعن دور الفواعل الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة يمكن القول أن الدول وخاصة النامية منها عادة ما تربط الحوكمة البيئية بالدورات الانتخابية، المرهونة بإطار زمني قصير أو متوسط المدى، في حين تحقيق التنمية المستدامة يهدف إلى التفكير في الأجيال المستقبلية مما يفرض على الدولة لعب دور تنموي من خلال أفق زمني طويل المدى يجعل مستلزمات الحكم الراشد تفرض ما يلي: (بوثلجة، 2012، ص ص 226-227)

- ❖ فلسفة رشيدة وتخطيطا حكيما يؤدي إلى ترجمة التنمية إلى خريطة مشروعات حقيقية يمكن القيام بها من خلال مؤسسات وطنية.
- ❖ الصياغة التنموية لكل مشروعات الدولة.

- ❖ إعداد قوانين للحد من الانبعاث للملوثات المصاحبة للإنتاج والمحافظة على الموارد المتوفرة.
- ❖ اعتماد سياسات لحماية البيئة وفرض غرامات على من يتسبب بالتلوث (الجباية البيئية).
- ❖ إعداد خطط لإعادة تدوير بعض النفايات، وتشجيع الاستثمار المحلي في القطاع العام البيئي وتخصيص مناطق صناعية متخصصة.
- ❖ إنشاء المنظومة البشرية التي تخطط للتنمية المستدامة، وتتأكد من اندفاع البشر إليها ثم القياس بقياس النتائج وتصحيح المسارات.
- ❖ التعليم والتكوين الأساسي المرتبطين بمشاريع التنمية الأساسية.
- ❖ عمل اختيارات عند مباشرة تشغيل المصانع لتقدير حدود التلوث في الهواء والماء ويجب مطالبة الشركات الصناعية بعمل كافة التعديلات الهندسية والإنشائية الضرورية التي تحد من انبعاث النفايات وتجعلها في الحدود المقبولة.

وللوصول إلى هذا الرقي الاقتصادي والاجتماعي لابد من تجاوز تنامي المخاطر الضريبية والندرة الايكولوجية والمفارقات الاجتماعية، وذلك من خلال إعادة توجيه الاستثمارات العامة وإدراج السياسة البيئية في السياسة العامة للدولة ناهيك عن استغلال الأدوات التعليمية والتثقيفية في توعية الجمهور بضرورة الاهتمام بسلامة ونظافة البيئة، وكذا تعريف المستهلك بمصادر التلوث في السلع المصنعة والمواد الغذائية وكيفية التعامل معها.

كما على الدولة وضع قوانين ولوائح وتشريعات خاصة بحماية البيئة وما يتبعها من مؤسسات وهياكل تنظيمية، ويأتي في مقدمة ذلك وجود قانون لحماية البيئة، وهيئة مركزية مستقلة ومؤهلة لتنفيذ القانون، كما أن إقحام القطاع الخاص في البرنامج التنموي يدفع به إلى الأمام دفعا قويا دون التخلي على مراقبة القطاع العام.

كما أنه أصبح هناك شبه اتفاق على أن التنمية يجب أن تحقق من أسفل أي من الأفراد، فالشعب يجب أن يكون له دور في تشكيل اختياراته التنموية وصياغة لمفردات لغة الخطاب التنموي لدولته بدلا من تفويض النخب والمسئولين الرسميين عن ذلك. (شادي، 2004، ص20) فمشكلة التنمية لا تكمن دائما في قلة الموارد المادية،

وإنما في كيفية استغلال تلك الموارد، وهذه الكيفية تتوقف بدورها على طبيعة نوعية البشر الذين يقومون باستغلالها، ولذا فإن الاستثمار الحقيقي لابد أن يتم من خلال تطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل العبء على الحكومة، حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها، وهذا من خلال خلق ثقافة بيئية تهدف إلى تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي إيجابي ودائم. وعليه فتحقيق التنمية لا يكون إلا من خلال حوكمة بيئية تمشي بقدمين: إحداهما الدور الوطني الذي تلعبه السلطة، وثانيهما الدور الفردي لكل شخص في الدولة.

أما دور الفواعل الدولية في تحقيق التنمية المستدامة فيمكن إيجازه من خلال دور الأمم المتحدة في هذا المجال، والذي يتضح من خلال برنامجها (UNEP) الذي تم تأسيسه خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية بستوكهولم عام 1972م، والوثيقة التأسيسية لهذه الهيئة هي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم2997، وقرار الجمعية العامة رقم242/53، بالإضافة إلى العديد من الآليات. (سعيد، 2013، ص215).

تشتمل الوظائف الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما حددها قرار إنشائه الصادر عن الجمعية العامة فيما يلي (العطا، 2009، ص20):

- تنمية التعاون الدولي في مجال البيئة وتقديم الوصيات المناسبة لهذا الغرض.
- وضع النظم الإرشادية العامة لتوجيه البرامج البيئية وتنسيقها في إطار منظمة الأمم المتحدة.
- متابعة تنفيذ البرامج البيئية، وجعل الوضع البيئي الدولي تحت البحث والمراجعة المستمرة.
- تنمية مساهمة الهيئات العلمية والمهنية المتصلة لاكتساب المعارف البيئية وتقويمها وتبادلها.
- جعل النظم والتدابير البيئية الوطنية والدولية في الدول النامية تحت المراجعة المستمرة.

- تمويل برامج البيئة وتقديم المساعدة وتشجيع أية جهة، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها، للمشاركة في تنفيذ مهام البرامج، والمراجعة السنوية لما يتم في هذا الخصوص وإقراره.

خلافا للدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في مجال دور الحوكمة البيئية في تفعيل التنمية المستدامة -والذي أخذ شوطا كبيرا من سنة 1972م مع مؤتمر ستوكهولم إلى يومنا هذا عبر سلسلة من المؤتمرات واللقاءات– نجد أيضا الدور الإقليمي في تحقيق التنمية المستدامة والذي يمكن الإشارة إليه من خلال الإتحاد الدولي الذي يتخذ من سويسرا مقرا له وأنشئ عام 1948م لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، ويرتبط بهذا الاتحاد الحكومات والمنظمات غير الحكومية وعلماء وخبراء في حماية البيئة بهدف تنمية موارد البيئة الحية واستخدامها المعزز، كما نجد الوثيقة الأساسية للنيباد قد تناولت الحكم الراشد باعتباره أحد شروط التنمية المستدامة، كما أشارت في طرحها لمبادرة الديمقراطية والحكم الراشد إلى أن الهدف من المبادرة هو دعم أطر سياسية وإدارية تقوم على مبادئ الديمقراطية، الشفافية، المساءلة، النزاهة، احترام حقوق الإنسان، وحكم القانون في الدول الإفريقية. (فرج، 2011- 2012، ص ص196-197) وتتمثل أولويات النيباد في إقامة شروط التنمية المستدامة، الاستخدام الأمثل للموارد، بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف والمبادئ التي تسعى لتحقيقها. (فوزية، 2012، ص ص 428-429)

وعليه فالنيباد تولي أهمية كبيرة لمسألة التنمية المستدامة من خلال التركيز على تفعيل مفهوم الحكم الراشد وذلك من خلال التركيز على مبدأ الشراكة، الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وحماية البيئة بغية تحقيق تنمية مستدامة.

ونظرا للأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية والنتائج المثمرة التي حققتها، فإن دورها على المسرح العالمي يزداد أهمية وأصبحت هذه المنظمات تلعب أدوارا بارزة على صعيد الرأي العام العالمي، وتؤثر على منظمات رسمية. (غسان، 2002، ص 202) فقد تصدت المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة، ومن أبرزها السلام الأخضر (Green Peace) للقضايا التي تهم البشرية جمعاء في علاقاتها بالتكنولوجيا المتطورة والطاقات المتجددة وما ينتج عنها من الكوارث النفطية والنووية والإشعاعية وتلوث واستغلال أعالي وأعماق البحار، واستنزاف طبقة الأوزون وغير ذلك. (أنيسة،

2014، ص 18) كما تعاظم تأثير منظمات المجتمع المدني في صياغة السياسة العامة العالمية، وبرز دوره الفاعل في قضايا حماية البيئة وخطر استخدام الألغام الأرضية وإلغاء الديون، ومن الأمثلة الحية على حيوية المجتمع المدني العالمي المنتدى الاجتماعي العالمي والذي ينعقد سنويا منذ سنة 2001م، وعلى سبيل المثال فان المنتدى الاجتماعي العالمي الذي عقد في كينيا في جانفي 2007م حضرته حوالي 50000 منظمة مجتمع مدني لمناقشة واقتراح بدائل أكثر انصرافا واستدامة تكيفا مع متطلبات العولمة (قويدور، 2008، ص03).

الخاتمة:

لقد استطاعت التنمية المستدامة تحويل التنمية من المنظور المادي إلى المنظور الإنساني إذ أصبح الإنسان حلقة وصل بين التنمية والبيئة مما استوجب عليه تعزيز قدراته، وتمكينه من حقوقه بالتغلب على الضعف والتهميش والفقر، والجوع، والمرض، لذا يجب عليه المطالبة بالتمكين والحماية من حقوقه لقيامه بوظائفه الحياتية اللازمة لبقائه على قيد الحياة ولحفظ كرامته الإنسانية، وهذا للوصول إلى تحقيق أمنه الإنساني، وطبعا هذه الحقوق هي المنصوص عليها قانونا في العهود والمواثيق والإعلانات الدولية.

لقد اتضح لنا من خلال هذه الورقة البحثية أن التنمية المستدامة تضمن في نفس الوقت النمو الاقتصادي والتنمية بمفهومها التقليدي والحديث، أي أنها تضمن التنمية الاقتصادية وفي نفس الوقت العدالة الاجتماعية وحماية البيئة فبواسطة التنمية المستدامة يمكن لثلاث مجالات مختلفة أن تشترك وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة، كما أن اشتراكهما يسمح بتحقيق الاستدامة، وهذه الأخيرة هي التي تبين كيفية تحقيق النمو الذي يراعي فيه البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كما أنها تساعد على القضاء على أشكال الإختلالات والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال. ولتحقيق هذا لابد من إدارة رشيدة وحوكمة بيئية تتمكن من إحاطة التنمية المستدامة وتفعيلها حتى تصل لأهدافها.

ويبقى أن نقول أن التنمية المستدامة وحقوق الإنسان وجهان لعملة واحدة لا يمكنها العيش إلا داخل المجتمعات السلمية الديمقراطية التي تتمتع بحكم راشد.

قائمة المراجع

1/ باللغة العربية

أكحل العيون أنيسة. (2014). ما واقع المرأة العربية من الاهتمام بالبيئة ؟ *دور المرأة العربية في التنمية المستدامة*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية.

الامم المتحدة. (2013). *تعزيز وحماية جميع حقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية*. نيويورك: مجلس حقوق الانسان.

الأمم المتحدة. (1987). *مستقبلنا المشترك*. نيويورك.

بوحينة قويدور. (2008). حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد. *التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات*. الشلف - الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.

جلا بن ثابت. (2005). المستثمرين في بورصة الأوراق المالية ودورهم في التأثير على حوكمة المؤسسات. *سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات - حالة الجزائر -* ، . بسكرة.

حمزة سنو غسان. (2002). *العولمة والدولة والوطن والمجتمع العالمي*. بيروت: دار النهضة العربية.

خالد مصطفى قاسم. (2007). *إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة*. القاهرة: جامعة الدول العربية.

خدا كرم عزيز فوزية. (2012). النيباد: توجه جديد للتنمية في افريقيا. *مجلة الاستاذ* (12)، .

خديجة ناصري. (2011-2012). مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية. باتنة، الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

رابح بوقرة. (2005). *الوقائع الاقتصادية: العولمة الإقتصادية والتنمية المستدامة*. الاسكندرية: جامعة الاسكندرية.

رفعت رشوان. (2009). *الارهاب البيئي في قانون العقوبات - دراسة تحليلية نقدية مقارنة* -. مصر: دار المعرفة الجديدة.

رياض صالح أبو العطا. (2009). *حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام*. الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة.

شعبان فرج. (2011-2012). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق والحد من الفقر - دراسة حالة الجزائر 2000-2010 -. كلية العلوم الاقتصاديو وعلوم التسيير - قسم العلوم الاقتصادية، سطيف -الجزائر.

عبد العزيز شادي. (2004). *تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي*. القاهرة: مركز الدراسات وبحوث التنمية.

عبد الناصر بوثلجة. (2012). دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الاسلامي - التجربة المغربية -. *مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي*. قالمة: جامعة قالمة.

علاء فرحان طالب. (2011). *الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف*. عمان: دار صفاء.

غسان علي سلامة. (2012). الحوكمة في ظل العولمة. *عولمة الادراة في عصر المعرفة*. طرابلس لبنان: جامعة الجنان.

فوزية خدا كرم عزيز. (2012). النيباد: توجه جديد للتنمية في افريقيا. *مجلة الاستاذ*.

كمال رزيق. (2002). التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية. *مجلة العلوم الإنسانية*، *02* (25).

لبال نصر الدين. (2012). دور الحكومة المحلية في ارساء المدن المستدامة. قسم العلوم السياسية، ورقلة.

محمد خالد جمال رستم. (2005). *التنظيم القانوني للبيئة في العالم*. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

محمد عبد البديع. (2000). *اقتصاد حماية البيئة*. مصر: دار الأمين.

مراد بن سعيد. (جوان, 2013). فعالية المؤسسات البيئية الدولية. *دفاتر السياسة والقانون* (09).

مراد ناصر. (جوان, 2010). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. *مجلة التواصل* (26).

نجم الغراوي. (2007). *إدارة البيئة: نظم ومتطلبات وتطبيقات*. عمان: دار المسيرة.

نجم عبود نجم. (2005). *أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال*. الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع.

نوازد عبد الرحمن الهيتي. (2006). التنمية المستدامة في المنطقة العربية - الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية. *مجلة الشؤون العربية* (125).

2/ باللغة الأجنبية

Christian Brodhag .(2004) .Développement, durable responsabilité . *societal des enterprises congrés international avec exposition d'innovations le management durable en action* .Suisse: université de Genève.

Observatiore de la responsabilité .(2004) .*Dévelobement Durable Socialité Sociale des entreprise, un défi pour les managers.* éditions Affor.

Robert leduff - .(2004) .*encyclopédie de la gestion et du management* . France: éditions Dalloz.